

Distr.: General
20 November 2014
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني
بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ
الدورة الحادية والثلاثون
جنيف، ١٥-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن أعمال دورته الحادية والثلاثين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤

المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها
	ألف - الأسس الجوهرية للإبلاغ العالي الجودة: الممارسات الجيدة المتعلقة بالرصد والإنفاذ
٣	وآليات الامتثال
٤	باء - مسائل أخرى
٥	ثانياً - موجز الرئيس
٥	ألف - البيانات الافتتاحية
	باء - الأسس الجوهرية للإبلاغ المالي العالي الجودة: الممارسات الجيدة المتعلقة بالرصد والإنفاذ
٦	وآليات الامتثال
١٦	جيم - مسائل أخرى
١٦	١- متابعة أداة التطوير المحاسبي
١٩	٢- التحديات المقدمة من منظمات دولية وإقليمية أخرى



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-22517 191214 191214



* 1 4 2 2 5 1 7 *

٢١ المسائل التنظيمية	ثالثاً -
٢١ انتخاب أعضاء المكتب	ألف -
٢١ إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	باء -
٢٢ نتائج الدورة	جيم -
٢٢ اعتماد التقرير	دال -

المرفقات

٢٣ جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والثلاثين	الأول -
٢٤ الحضور	الثاني -

أولاً- الاستنتاجات المتفق عليها

ألف- الأسس الجوهرية للإبلاغ العالي الجودة: الممارسات الجيدة المتعلقة بالرصد والإنفاد وآليات الامتثال

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١- أكدت الدورة الحادية والثلاثون لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ التابع للأونكتاد (فريق الخبراء الحكومي الدولي) الدور الميسر الذي سيؤدي به إعداد الشركات تقارير موثوق بها وقابلة للمقارنة عالمياً في بلوغ أهداف التنمية المستدامة التي تنظر الدول الأعضاء في اعتمادها بهدف تنفيذها باعتبارها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأحاطت الدورة علماً بمجموعة إصلاحات الأنظمة المالية التي تنفذها الدول الأعضاء في أعقاب الأزمة العالمية المالية والمتعلقة بالديون السيادية والتأثير الإيجابي الذي يُتوقع أن تحدثه هذه الإصلاحات من حيث إعادة بناء الثقة في النظام المالي العالمي، وتعزيز النزاهة في الأسواق المالية، ودعم الاستثمار الطويل الأجل، والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المستدام. وتؤدي التقارير التي تقدمها الشركات دوراً مهماً في تقديم المعلومات الجوهرية عن أداء الشركة ومركزها المالي وعن تأثيرها في المجتمع. ودعت الدورة واضعي المعايير وغيرهم من أصحاب المصلحة إلى مواصلة العمل جنباً إلى جنب لوضع معايير متساوية لإعداد تقارير الشركات لجميع بلدان العالم. ودعا المندوبون فريق خبراء الحكومة الدولي التابع للأونكتاد إلى تيسير تعزيز معايير إعداد التقارير المالية ومتطلبات إعداد التقارير غير المالية، بما في ذلك على أساس التكامل، من أجل تحسين جودة تقارير الشركات وقابليتها للمقارنة وشفافيتها.

٢- واتفق فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل على أن آليات رصد الامتثال والإنفاد تؤدي دوراً حاسماً في التنفيذ الفعال للمعايير والقواعد العالمية المتعلقة بالإبلاغ عالي الجودة من قبل الشركات. وفي هذا الشأن، سلط الضوء على الحاجة إلى أن تبذل سلطات التنظيم والإنفاد وأصحاب المصلحة الآخرون في جميع أنحاء العالم جهوداً متضافرة لإقامة نظم لرصد الامتثال والإنفاد تتسم بالكفاءة وتكفل تطبيقاً متسقاً للمعايير والمتطلبات الدولية المتعلقة بإعداد تقارير الشركات. وأكد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل فائدة مذكرة القضايا التي أعدتها الأمانة ودراسات الحالة القطرية المقدمة في الدورة التي توضح الآليات المعقدة والمتكاملة لرصد الامتثال والإنفاد والتحديات التي ينبغي مواجهتها لإقامة هذه الآليات. ودعا فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل الأونكتاد إلى مواصلة تيسير تبادل الخبرات وتقديم المعلومات بشأن الممارسات الجيدة في مجال رصد الامتثال والإنفاد لمساعدة البلدان في جهودها المتعلقة بوضع السياسات وبناء القدرات في هذا المجال لتحقيق الإبلاغ عالي الجودة من قبل الشركات. وطلبت الدورة من أمانة الأونكتاد تشكيل فريق استشاري للمساعدة في إعداد وثيقة إرشادية بشأن الممارسات الجيدة في مجال رصد الامتثال والإنفاد.

٣- وأحاط المندوبون في الدورة الحادية والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل علماً بزيادة المطالبة بإعداد تقارير مفيدة ودقيقة وموثوق بها وقابلة للمقارنة، وتستجيب لتحديات خطة التنمية المستدامة. وسلطت الدورة الضوء على الحاجة إلى التنسيق وبناء أوجه التآزر بين المتطلبات والمبادرات الحالية بشأن إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة والتقارير غير المالية، مثل تقارير الإفصاح البيئي والاجتماعي والإفصاح المتعلق بحوكمة الشركات. وطلبت إلى أمانة الأونكتاد أن تعمل على وضع نهج متماسك لمواجهة تحديات إعداد تقارير عن الاستدامة بهدف تحسين دور تقارير الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت الدورة من أمانة الأونكتاد تشكيل فريق خبراء استشاري مخصص للمساعدة في الأعمال التحضيرية اللازمة لمعالجة هذا الموضوع.

باء- مسائل أخرى

(البند ٤ من جدول الأعمال)

متابعة أداة التطوير المحاسبي

٤- أكد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل من جديد أهمية أداة التطوير المحاسبي في تيسير اتباع نهج متكامل وكلي لبناء أساس وطني قوي تنظيمي ومؤسسي ومتعلق ببناء القدرات لتقديم تقارير عالية الجودة؛ وتنفيذ المعايير والقواعد والأسس المرجعية والممارسات الجيدة المعترف بها عالمياً في مجال المحاسبة والإبلاغ تنفيذاً يتسم بالاتساق والكفاءة، في جميع مراحل الإبلاغ؛ وتخطيط الحواجز وتعزيز الحوار والثقة على مستوى السياسات بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال المحاسبة والإبلاغ. وأعربت الدورة عن تقديرها للدول الأعضاء التي عرضت تجاربها وآراءها بشأن تطبيق أداة التطوير المحاسبي في ولاياتها. وشجع فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل الدول الأعضاء على الاستمرار في تطبيق أداة التطوير المحاسبي وعرض استنتاجاتها في دورات الفريق المقبلة، باعتبار ذلك وسيلة هامة لتعزيز الإصلاحات التي تجربها البلدان من أجل إعداد تقارير عالية الجودة وقابلة للمقارنة. وشجع الفريق أيضاً الهيئات المهنية الإقليمية (مثل اتحاد المحاسبين الأفارقة والاتحاد الدولي للمحاسبين الناطقين بالفرنسية والمنظمات الإقليمية الأخرى) على النظر في استخدام أداة التطوير المحاسبي على المستوى الإقليمي للتعلم من الأقران في البلدان التي طبقت أداة التطوير المحاسبي، والتوعية بالمتطلبات الدولية والممارسات الجيدة في مجال الإبلاغ من قبل الشركات، وبالعناصر الأساسية للبنية التحتية لإعداد التقارير الوطنية التي ينبغي إقامتها أو تدعيمها في البلد للوفاء بهذه المتطلبات.

ثانياً - موجز الرئيس

ألف - البيانات الافتتاحية

٥- رحب نائب الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الافتتاحية، بالمندوبين وأشار إلى دور فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل باعتباره جهة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة لقضايا الشفافية والمحاسبة المتعلقة بالشركات. وذكر أن هذه الدورة تعقد في إطار منتدى الاستثمار العالمي الذي يركز على الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وشدد على أهمية عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأشار إلى أن التحدي الرئيسي في تعبئة الأموال اللازمة لبلوغ هذه الأهداف يتمثل في انعدام الشفافية بشأن الأداء المتعلق بالاستدامة، على نحو ما أبرز أيضاً في تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٤ للأونكتاد. وأوضح أن بند جدول الأعمال الرئيسي سيعالج مسألة رصد الامتثال والإنفاذ باعتبارها مجالاً ذا أولوية لبناء القدرات. وبناء على ذلك، شدد على التصريحات الرئيسية التي قدمتها المنظمات الدولية في هذا المجال. وأبرز أيضاً الصعوبات التي تواجهها البلدان ولا سيما البلدان النامية في وضع نظام سليم لرصد الامتثال والإنفاذ، بما في ذلك طبيعته المعقدة، وعدم الوعي بالممارسات الجيدة، والتوجيه. وبالإضافة إلى ذلك، قدم أمثلة عملية توضح الحاجة إلى الموارد التكنولوجية والبشرية والمالية الضخمة.

٦- وعرضت رئيسة فرع المشاريع بشعبة الاستثمار والمشاريع، في ملاحظاتها الاستهلاكية، مقدمة عن الموضوع شملت تعريفه وقائمة بالنقاط الإرشادية الأساسية والعناصر الفاعلة في هذا المجال، وذكرت أن الاستنتاجات المتعلقة بأداة التطوير المحاسبي - أي الإرشادات التي وضعها الفريق الحكومي الدولي العامل مؤخراً بشأن تقييم البنية التحتية لإعداد التقارير في بلد من البلدان - قد أظهرت الحاجة إلى مزيد من الجهود لإنشاء آليات وطنية كفؤة لرصد الامتثال والإنفاذ للشركات ومراجعي الحسابات والمحاسبين القانونيين. وأشارت إلى أن الأمانة قد أعدت مذكرة معلومات أساسية لتيسير المناقشات (TD/B/C.II/ISAR/70) وقدمت معلومات إضافية بشأن المجالات الرئيسية التي تعالجها هذه المذكرة.

٧- وأبرز الأمين العام مجلس الرقابة للمصلحة العامة، في بيانه الرئيسي، دور مراجعي الحسابات في تطبيق وإنفاذ متطلبات إعداد تقارير الشركات. وذكر أن هذه الأنشطة تتفاوت مستويات تطورها؛ غير أنه أشار إلى ضرورة الربط بينها. ولاحظ أن هيئات الرقابة على مراجعة الحسابات قد نشأت في الأعوام العشرة الأخيرة وأن التحدي الرئيسي يتمثل في إدراج الدروس المستفادة من عمليات التفتيش في عملية وضع المعايير.

٨- وسلط الأمين العام أيضاً الضوء على التغييرات التي شهدتها عملية وضع المعايير في مجال مراجعة الحسابات، والأخلاقيات والتعليم، بما في ذلك إنشاء مجلس الرقابة للمصلحة العامة نفسه للإشراف على هذه العمليات. وأكد أهمية المعايير الدولية وأشار إلى أن اعتماد

مجموعة دولية من المعايير يستلزم قبول هيئات التنظيم الوطنية هذه المعايير طوعاً - في غياب آلية دولية لرصد الامتثال والإنفاذ. وبالإضافة إلى ذلك، عرض الأمين العام بالتفصيل دور برنامج الامتثال الخاص بالاتحاد الدولي للمحاسبين وإعلانات التزامات العضوية ومساهماتهم في مجمل عملية رصد الامتثال والإنفاذ. وذكر أيضاً عدداً من التحديات التي تواجهها هيئات الرقابة على مراجعة الحسابات، بما في ذلك قيود الميزانية، والحاجة إلى وجود أساس قانوني ملائم والقدرة على فرض جزاءات، ونقص الخبرة التقنية، وتطوير عمليات تفتيش ملائمة. وشدد على الصعوبة التي تعترض أنشطة الرقابة على شركات المراجعة الأجنبية، وهو الأمر الذي يدعو إلى التعاون بين هيئات الرقابة على مراجعة الحسابات وكذلك التعاون مع واضعي المعايير والعناصر الفاعلة الأساسية الأخرى. وأخيراً، أبرز ضرورة معالجة القضايا المتصلة باستخدام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

باء- الأسس الجوهرية للإبلاغ المالي العالي الجودة: الممارسات الجيدة المتعلقة بالرصد والإنفاذ وآليات الامتثال

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٩- هذا الجزء الرفيع لهيئات التنظيم وهيئات وضع المعايير يعالج أهمية رصد الامتثال والإنفاذ لتحقيق الإبلاغ المالي وغير المالي عالي الجودة، والمبادرات الحالية الرامية إلى تحسين آليات رصد الامتثال والإنفاذ، وتيسير التعاون وتبادل الخبرات على أساس عالمي.

١٠- وأشار الأمين العام للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية إلى أن تزايد اعتماد التمويل على الأسواق يجعل قضايا رصد الامتثال والإنفاذ تحتل الصدارة. وتحدث عن التعاون الجاري مع المجلس الدولي لمعايير المحاسبة بشأن عمليات الإفصاح التي لا تستند إلى مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً وأشار إلى أن منظّمته قد نشرت ورقة تشاور بشأن هذه القضية. ووجه الاهتمام أيضاً إلى العمل الجاري بشأن جودة مراجعة الحسابات، في أعقاب نتائج التفتيش الذي أجراه المنتدى الدولي للهيئات المستقلة لتنظيم مراجعة الحسابات، وهو العمل الذي تتولى قيادته هيئة الأسواق المالية الهولندية.

١١- ورَكَز المتحدث التالي، وهو رئيس قضايا وسياسات المحاسبة ومراجعة الحسابات بمجلس الاستقرار المالي على تعاون المجلس مع المنتدى الدولي للهيئات المستقلة للرقابة على مراجعة الحسابات ولجنة السياسات العامة العالمية لتعزيز جودة مراجعة الحسابات وزيادة الشك المهني بشأن مراجعة حسابات "المؤسسات المالية الهامة على مستوى المنظومة العالمية". ووجّه النظر إلى فرقة العمل المعنية بالإفصاح المعزّز المعنية بوضع مبادئ وتوصيات لتحسين الإفصاح عن المخاطر. وقَدّم أيضاً معلومات محدّثة عن حالة المجلس الدولي لمعايير المحاسبة وخطة عمل مجلس معايير المحاسبة المالية الرامية إلى تحقيق التقارب بين معايير كل منهما، بما في ذلك العمل المتعلق بتطبيق نموذج للنخسائر المتوقعة في المحاسبة المتعلقة بالقروض.

١٢- وأوضح ممثل للمنتدى الدولي للهيئات المستقلة لتنظيم مراجعة الحسابات، أنه فيما يتعلق بالفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، يركّز المنتدى على أهداف تشمل: جعل المنتدى هو الهيئة العالمية النهائية المعنية بقضايا جودة مراجعة الحسابات؛ وتوسيع وتعميق الصلات مع هيئات تنظيم مراجعة الحسابات غير التابعة للمنتدى؛ وإجراء استعراض مواضيعي للمبادئ الأساسية للمنتدى؛ وتحليل نتائج التفتيش عن طريق إجراء استقصاءات بين أعضاء المنتدى؛ وتشجيع توقيع مذكرات تفاهم مع أعضاء المنتدى لتيسير تبادل المعلومات وإجراء عمليات تفتيش منسقة عالمياً للمراجعة الجماعية.

١٣- وسلّط رئيس الفريق العامل للمحاسبة ومراجعة الحسابات بالرابطة الدولية لهيئات الإشراف على التأمين الضوء على الأنشطة الأساسية التي تقوم بها الرابطة، بما في ذلك وضع شرط لرأس المال الأساسي، ووضع متطلبات أعلى لامتصاص الخسارة لتطبيقها على المؤسسات المالية المهمة على مستوى المنظومة العالمية، ووضع معايير عالمية مستندة إلى المخاطر على المستوى الجماعي فيما يتعلق برأس مال التأمين. وبالإضافة إلى ذلك، أكد أهمية التنسيق بين هيئات التنظيم وسلطات الإنفاذ لجعل الإبلاغ من جانب الشركات فعالاً من حيث التكلفة.

١٤- وعرض رئيس مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تفاصيل عن اعتماد هذه المعايير على نطاق واسع منذ عام ٢٠٠١. وأشار إلى أن فوائد هذه المعايير لن تتحقق بالكامل إلا عند تطبيقها في إطار تنظيمي وقانوني قوي. وسلّط الضوء على جهود المؤسسة الرامية إلى تعزيز التطبيق والإنفاذ المتسق للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - مثل مذكرات التفاهم التي تم التوصل إليها مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية وهيئة الأسواق المالية الأوروبية.

١٥- وأشار عضو في مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى ظهور نموذج مشترك بين القطاعين العام والخاص لوضع المعايير وإلى إرث إصلاحات الاتحاد. وأكد أهمية التقارب التنظيمي لتشجيع تحسين الامتثال والإنفاذ وذكر الشواغل المتعلقة باتجاهات التجزؤ التنظيمي الذي أضعف ثقة قطاع الأعمال. وقدّم بعد ذلك عرضاً مفصلاً لبرنامج امتثال الهيئات الأعضاء في الاتحاد.

١٦- وتناولت نائبة المدير التنفيذي للمبادرة العالمية لإعداد التقارير قضايا رصد الامتثال والإنفاذ من زاوية إعداد التقارير غير المالية والمتعلقة بالاستدامة. وعرضت الاتجاهات في مجال إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة وتحدثت عن مبررات إعداد التقارير غير المالية. وسلّطت الضوء على آثار المبدأ التوجيهي الأوروبي المتعلق بإعداد التقارير غير المالية ثم تحدثت عن المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير في إطار المبادرة العالمية لإعداد التقارير (الجيل الرابع). وبالإضافة إلى ذلك، سلّطت الضوء على اتجاه أسواق الأوراق المالية المتزايدة في الاقتصادات الناشئة نحو تولي القيادة في تشجيع الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالاستدامة، وهو ما خلق زخماً إضافياً لتطبيق متطلبات إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة تطبيقاً أكثر صرامة.

١٧- وسلط ممثل للمجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة الضوء على أهمية عمليات إقرار الإطار الدولي لإعداد التقارير المتكاملة التي قامت بها مؤسسات مثل لجنة التقارير المتكاملة بجنوب أفريقيا، وسوق الأوراق المالية في سنغافورة، والمفوضية الأوروبية، والتأثير الإيجابي لهذه التطورات في تنفيذ الإطار بصرامة. وبالإضافة إلى ذلك، تحدث الممثل عن إطلاق الشبكة المؤسسية لإعداد التقارير المتكاملة قريباً، وهي متابعة للبرنامج التحريبي للمجلس الذي استند إليه في وضع الإطار الدولي لإعداد التقارير المتكاملة.

١٨- وطرح المندوبون عدداً من الأسئلة بعد العروض التي قدمها المحاورون. وفيما يتعلق بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتنظيم الاحترازي، استفسر أحد المندوبين بشأن ما إذا كانت مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تبذل جهوداً لإقناع الولايات القضائية التي لا تسمح باستخدام المعايير الدولية فيما يتعلق بالمصارف بأن تفعل ذلك. وأشار رئيس مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى أنه في أعقاب الأزمة المالية الأخيرة، عُدلت بعض هذه المعايير على نحو يسمح بتوفير معلومات قابلة للاستخدام مباشرة من قِبَل هيئات التنظيم الاحترازي، وأشار على سبيل المثال إلى تكوين الاحتياطي بشكل فعال (تكوين الاحتياطي للخسائر المتوقعة). ولهذا فمن المتوقع أن تجد أعداد متزايدة من هيئات التنظيم الاحترازي معايير دولية لإعداد التقارير المالية يمكن تطبيقها بدرجة مباشرة أنسب لاحتياجاتها التنظيمية.

١٩- وطُرح سؤال آخر بشأن التقارب بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة الأمريكية، وبشأن ما إذا كانت الولايات المتحدة تنوي اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المستقبل القريب. وتحدّث رئيس مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالتفصيل عن التقارب بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة - مثل التقارب في مجال الاعتراف بالدخل وعقود الإيجار. وذكّر أيضاً المشاركين بأن هدف المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية المتمثل في وضع معايير محاسبة عالمية تسمح لجهات الإصدار بأن تسجل نفسها في أسواق الأوراق المالية على مستوى العالم قد تحقق فعلاً (بما في ذلك في الولايات المتحدة) بما أنه يُسمح بالفعل لجهات الإصدار الأجنبية بتقديم بيانات مالية مُعدّة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بدون مطابقة مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة. وطُرح سؤال بشأن تزايد تعقيد وحجم تقارير الشركات. وأشار رئيس مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى أن المعاملات التجارية المعقدة أدت إلى تعقيد إعداد التقارير المالية وأعطى كمثال الاعتراف بالدخل عند شراء آيباد مباشرة من البائع، مقارنةً بآخر يتم شراؤه عن طريق تعاقد على الخدمة مع شركة اتصالات. وتحدّث بالتفصيل أيضاً عن مبادرة الإفصاح التي قام بها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة والتي تهدف إلى تبسيط عمليات الإفصاح.

٢٠- وبدأت حلقة النقاش الرفيعة المستوى الثانية بعرض قدمه رئيس هيئة الأوراق المالية في البرازيل. وأشار الرئيس إلى أن الإفصاح الكامل والنزيه هو المبدأ الأساسي للأسواق المالية.

واعترف بأن نمو الأسواق المالية في البرازيل يستند إلى تشجيع قوي لتوعية المستثمرين وحمائتهم، وخطط إشراف تستند إلى المخاطر، وعملية إنفاذ قوية. وتناول المتحدث التغييرات الأخيرة في النظام العالمي لمعايير إعداد تقارير الشركات، فأشار إلى أن بلده قد حقق التقارب بين مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وأشار أيضاً إلى أنه حتى الآن لا توجد هيئة مستقلة للرقابة على مراجعة الحسابات في بلده. وسلط الضوء أيضاً على مشكلة نقص ذوي المهارات اللازمة لأداء وظائف هيئة الرقابة على مراجعة الحسابات.

٢١- وأوضح المتحدث التالي، وهو ممثل لوكالة الإشراف على التأمين في سلوفينيا، أن التقارير أداة إشراف رئيسية لوكالته ولا تنفصل عن عملية الإشراف برمتها. وأكد أن المسؤولية النهائية عن محتوى وجودة التقارير تقع على عاتق إدارة الشركة. وذكر المتحدث أن الوظائف الأساسية الأربع للمشرفين هي الوظيفة الإكتوارية، وإدارة المخاطر، والمراجعة الداخلية للحسابات والامتثال، وأنها وظائف يُكَمَّل بعضها بعضاً. وهذه الوظائف الأساسية مهمة ليس فقط على مستوى الكيان ولكن أيضاً على المستوى الكلي للإشراف المالي السليم. وأشار إلى تحدٍ أساسي هو عدم الامتثال لمتطلبات إعداد التقارير، وهو يمثل خطراً حقيقياً للمسؤولين عن السياسات في شركات التأمين والمستثمرين. وأشار أيضاً إلى الحاجة إلى التنسيق بين هيئات التنظيم لتجنب ازدواج متطلبات إعداد التقارير.

٢٢- وأشار المدير التنفيذي لمجلس التنظيم المستقل لمراجعي الحسابات في جنوب أفريقيا إلى أن المجلس أنشئ وفقاً لقانون مهنة مراجعة الحسابات في بلده. وسلط الضوء على عدد من أهداف المجلس، مثل إنشاء مجلس مستقل وحماية جمهور المستثمرين، وتحسين وصون الأخلاقيات ومعايير مراجعة الحسابات التي يمكن المقارنة بينها دولياً. وعرض المتحدث بالتفصيل التدابير التي يتخذها المجلس لتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير البنك الدولي المتعلقة بالامتثال للمعايير ومدونات قواعد السلوك. وسلط المتحدث الضوء على أهمية استقلال هيئات الرقابة مثل مجلس التنظيم المستقل لمراجعي الحسابات، كما سلط الضوء على الحاجة إلى التواصل مع أصحاب المهنة، والحكومة وأصحاب المصلحة حتى يمكن أن تضطلع هيئات الرقابة بأنشطتها بأسلوب فعال.

٢٣- وأشار ممثل هيئة قطاع الأعمال الدانمركية إلى أن ولاية الإنفاذ الموكلة إلى الهيئة تشمل تسجيل الشركات والمؤسسات؛ والإشراف على المؤسسات؛ وفحص البيانات المالية؛ والرقابة على مراجعي الحسابات؛ والرقابة المتعلقة بمسائل غسل الأموال. وسلط الضوء على خمسة مبادئ للإنفاذ اعتمدها الهيئة وهي: ضرورة أن تكون القواعد بسيطة ويسهل التقيّد بها؛ وضرورة منح الأولوية في جهود الإنفاذ للتركيز على المجالات التي يكون فيها لهذه الجهود أعظم تأثير (على أساس المخاطر)؛ وضرورة توجيه النصح إلى الشركات لاتباع القواعد وتطبيق جزاءات على الشركات التي لا تقوم بذلك؛ وضرورة أن تكون جهود الإنفاذ متسقة وشاملة؛ وضرورة أن تُطلع سلطة الإنفاذ الجمهور بصورة منتظمة على أدائها. وأشار إلى أن الهيئة خلّصت، بوجه عام،

إلى أن نوعية عمل مراجعي الحسابات والتقارير السنوية التي تعدها الكيانات تحت رقابة مراجعي الحسابات دون مستوى توقعات هيئة التنظيم. وأشار كذلك إلى أن الهيئة في سبيلها إلى وضع خطة عمل لمعالجة أوجه القصور هذه.

٢٤- وتحدث ممثل هيئة تنظيم مركز قطر للمال عن تطبيق لغة XPRL لدعم عمليات الإشراف التي تقوم بها هذه الهيئة. وتمثل الأهداف الرئيسية للمشروع فيما يلي: وضع وتطبيق إطار السلامة الاحترازية الكلية؛ وإعادة تصميم العوائد القانونية لتعكس بصورة أفضل المعلومات المستندة إلى المخاطر؛ وتحسين المعلومات المتعلقة بالإدارة؛ وتعزيز عمليات الإشراف. كما تناول المتحدث الأهداف والفوائد الاستراتيجية للمشروع. غير أنه اعترف بتحديات المشروع - ومنها على سبيل المثال تعدد أطر إعداد التقارير، وعدم وجود معايير مراجعة حسابات محددة للتأكيد التنظيمي، وعدم وجود اتساق كاف بين مبادئ الأعمال المصرفية ومبادئ التأمين ومبادئ المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، ضمن أمور أخرى.

٢٥- وعرض المتحدث التالي، وهو المدير التنفيذي لمجلس الإبلاغ المالي في نيجيريا، عدداً من الممارسات الجيدة في مجال تمويل مؤسسات الإنفاذ وسلط الضوء على ممارسة التمويل اللازمة لحماية استقلال المؤسسات. وأشار المتحدث أيضاً إلى استعراضات الجودة السنوية، وتنسيق المعايير، والإشراف الموحد، ووضع منهجية لتنظيم المؤسسات المركبة والتدفقات عبر الحدود والإشراف عليها بفعالية، بالإضافة إلى التعليم المنتظم لأصحاب المصلحة الأساسيين باعتبارهما عناصر أساسية للمحافظة على الاتساق ومراقبة الجودة فيما يتعلق بالتنظيم وإنفاذ متطلبات إعداد تقارير الشركات.

٢٦- وسلط ممثل للبنك الدولي الضوء على عدد من التعهدات التي قدمها البنك إلى البلدان لتعزيز إعداد التقارير عالية الجودة من قِبَل الشركات، بما في ذلك ما يتعلق برصد الامتثال والإنفاذ. وأشار إلى أنه ينبغي عدم اعتبار الامتثال غاية بل وسيلة تسمح للشركات بإعداد تقارير عالية الجودة بالالتزام بالمعايير والقواعد ذات الصلة. وتطرق إلى عدد من التحديات المتصلة بعملية ضمان الامتثال لالتزامات إعداد التقارير وهي إتاحة التقارير للجمهور؛ وتمكين هيئات التنظيم/الإشراف من إجراء تحقيقات واتخاذ إجراءات علاجية و/أو تطبيق جزاءات؛ وتوفير الموارد الكافية لهيئات التنظيم وتعزيز التعاون فيما بين هذه الهيئات؛ ودعم الأسواق المالية النشطة التي تشجع الانضباط بين المشاركين؛ وملاءمة المعايير والقواعد وقوة إنفاذها. وبالإضافة إلى ذلك، تحدّث بالتفصيل عن مختلف النماذج المتاحة في شتى أنحاء العالم للرقابة على مراجعة الحسابات والمزايا والمساوى النسبية لكل نموذج من نماذج الرقابة.

٢٧- وتناول الشريك المدير لمؤسسة دي لويت النتائج الرئيسية لدراسة مقارنة بشأن تنظيم مراجعة الحسابات كانت الشركة قد أعدتها في عام ٢٠١٣. وسلط الضوء على سبعة متطلبات ينبغي أن تفي بها هيئة الرقابة على مراجعة الحسابات للحصول على الاعتراف من المنتدى الدولي للهيئات المستقلة لتنظيم مراجعة الحسابات أو لتحقيق معادلة مع متطلبات الاتحاد

الأوروبي وهي: التسجيل، والتفتيش، والتحقيق، والإنفاذ، ووضع المعايير، والتمويل، والتعليم المهني المستمر. وشدد على الحاجة إلى المحافظة على تنظيم متناسب، وبخاصة ضرورة التمييز بين كيانات المصلحة العامة وغيرها. وأشار إلى أنه في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية توجه نتائج استعراضات جودة مراجعة الحسابات التي تجريها لجنة استعراض مراجعة الحسابات والأداء إلى لجنة مراجعة الحسابات بالكيان المقدم للتقرير، واعتبر ذلك ممارسة جيدة من حيث الشفافية. غير أنه تساءل عن جدوى الاقتراحات الداعية إلى كشف هذه المعلومات للجمهور. وأشار أيضاً إلى أن هيئات التنظيم وهيئات الإنفاذ مسؤولة عن ضمان استدامة مهنة مراجعة الحسابات ومن ثم ينبغي أن تتجنب التنظيم المفرط الذي يمكن أن يُثني أصحاب المهنة عن ممارسة المهنة.

٢٨- وبعد العروض، سأل أحد المشاركين عما إذا كانت هيئات التنظيم تتابع مع الكيانات المقدّمة للتقارير نتائج فحصها لضمان عدم تكرارها. وأشار محاور إلى أن منظّمته تتعقب بدقة فعالية استراتيجيات الإنفاذ. وأشار إلى أن معظم نتائج فحص البيانات المالية في بلده كانت في السنوات الأولى للانتقال إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأنها ليست بالتالي متكرّرة بطبيعتها.

٢٩- وسأل أحد المشاركين عما إذا كان لهيئة التنظيم الاحترازي سلطة رقابة فيما يتعلق بمراجعي الحسابات الذين يصدقون على البيانات المالية للكيانات الخاضعة لاختصاص هيئات التنظيم. وردّ محاور قائلاً إن المسألة قد أثارت تحديات في بلده. وقال إن هيئة التنظيم الاحترازي قد أبلغت في السنوات الأخيرة إلى الهيئة المختصة بالرقابة على مراجعة الحسابات حالات لا يتقيد فيها مراجعو الحسابات بالالتزامات السارية.

٣٠- وطلب مشارك آخر معلومات إضافية عن مجلس التنظيم المستقل لمراجعي الحسابات فيما يتعلق بنطاق الرقابة التي يمارسها المجلس ومتطلبات الخبرة المطبقة على موظفيه في مجال مراجعة الحسابات، وطلب أيضاً توضيحاً بشأن تضارب المصالح الذي يمكن أن يُحدثه تمويل أنشطة المجلس عن طريق تسجيل مراجعي الحسابات. وأوضح ممثل مجلس التنظيم أن المجلس يتمتع بسلطة رقابة على مراجعي الحسابات لكل من كيانات المصلحة العامة والكيانات الأخرى؛ وقال إن مفتشي المجلس التنظيمي مطالبون بالتسجيل في المجلس التنظيمي وبالالتزام بمدونة الأخلاقيات التي وضعها المجلس التنظيمي؛ وإن الموظفين الفنيين هم محاسبون قانونيون؛ وإن رسوم التسجيل السنوي الإلزامي المفروضة على مراجعي الحسابات لا تؤثر بالضرورة على استقلال المجلس التنظيمي.

٣١- وأشار الرئيس إلى أن حلقة نقاش تتألف من ممثلي منظمات المحاسبة المهنية من مختلف مناطق العالم ستجري تبادلاً للآراء بشأن دور مهنة المحاسبة في تعزيز تنفيذ متطلبات إعداد تقارير الشركات تنفيذاً ملائماً، وبشأن خبرات الأعضاء في مجال الوفاء بمتطلبات عضوية الاتحاد الدولي للمحاسبين، مع التركيز بشكل خاص على القضايا المتعلقة بالالتزام بمدونة الأخلاقيات.

٣٢- وبدأت حلقة النقاش بعرض قدمته ممثلة للاتحاد الدولي للمحاسبين وسلطت فيه الضوء على أهمية تدعيم منظمات المحاسبة المهنية لضمان جودة إعداد التقارير ولتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والشفافية والمساءلة. وتناولت الممثلة بالتفصيل برنامج امتثال أعضاء الاتحاد الدولي للمحاسبين، بما في ذلك الإعلانات المتعلقة بالتزامات العضوية وما يتصل بها من خطط العمل التي يجب أن تضعها جميع منظمات المحاسبة المهنية لتحسين المستمر كهيئة عضو في الاتحاد الدولي للمحاسبين.

٣٣- وعلق ممثل كوت ديفوار قائلاً إنهم واجهوا في أفريقيا قضايا إقليمية ناشئة من تفاوت مستوى النمو بين البلدان الخاضعة لنفس التنظيم وسأل عن كيفية معالجة الاتحاد الدولي للمحاسبين لهذا النوع من الحالات. وردت المتحدثة قائلة إن هناك تفاوتاً في درجات نمو البلدان وإن التنظيم الوطني يمنع في بعض الحالات منظمات المحاسبة المهنية من أداء أنشطة محددة؛ ولذا يطلب الاتحاد الدولي للمحاسبين من هذه الهيئات استخدام أقصى جهودها للامتثال لإعلانات التزامات العضوية. وأضافت قائلة إنه توجد أيضاً منظمات إقليمية للمحاسبة تقوم بدور قوي في دعم تطوير كل منظمة من منظمات المحاسبة المهنية.

٣٤- وذكر ممثل لرابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين أن من المهم التركيز على تدريب وكفاءة مجموعة عريضة من الناس في سلسلة العرض؛ ووضع مدونة للأخلاقيات وإنشاء آليات لكشف عدم الامتثال. وشدد على ضرورة وجود سلطة مكلفة بالإنفاذ، ووجود وظيفة رقابة مستقلة، وتوافر مجموعة من التدابير وعناصر الردع. وذكر أن الرقابة العامة شرط أساسي في الاتحاد الأوروبي. وفيما يتعلق بضمان جودة مراجعة الحسابات، قال إنه ينبغي اشتراط المؤهلات والكفاءة والتدريب المستمر وأنه ينبغي أيضاً الالتزام بالاستقلال والتناوب بين الشركات. وأخيراً، سلط الضوء على الصعوبات الناشئة في مجال التفتيش على شركات مراجعة الحسابات الأجنبية.

٣٥- وعرضت ممثلة لاتحاد المحاسبين الأوروبيين التحدّيات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي حيث تتنوع المهنة وتنوع الوظائف وتوجد أنواع مختلفة من الخدمات المقدمة وتختلف أيضاً مستويات التعليم والمؤهلات المطلوبة. وأكدت أن الإنفاذ في الاتحاد الأوروبي يتم على المستوى الوطني في المقام الأول، لكنها أضافت أن هناك آليات تنسيق أنشئت على المستوى الإقليمي لتعزيز الاتساق والتماسك في تنفيذ المتطلبات.

٣٦- وتساءل مشارك عن الوسيلة الجيدة لزيادة توحيد المهنة. وردت المتحدثة قائلة إنه يمكن تحقيق ذلك عن طريق زيادة الوعي وتبادل الممارسات الجيدة. واستفسر مشارك آخر عن السبل التي تسمح لاتحاد المحاسبين الأوروبيين بتنظيم المحاسبين في الاتحاد الأوروبي بالنظر إلى التنوع الشديد القوائم بين عدد كبير من البلدان. وأوضحت المتحدثة أن اتحاد المحاسبين الأوروبيين لا ينظم وإنما يشجع المناقشات والتنسيق ويقوم بالتوعية لتقديم الدعم في مواجهة قضايا التنظيم السياسي.

٣٧- وقدم المتحدث التالي، وهو ممثل مجلس المحاسبة الاتحادي في البرازيل، وصفاً لمجموعة من الأنشطة التي تقوم بها البرازيل لتحسين إعداد التقارير الذي تقوم به الشركات، بما في ذلك التدريب لنشر استخدام مدونة الأخلاقيات، وإنشاء آليات لحوكمة الشركات، وتشجيع إعداد التقارير المتكاملة، وإنشاء برنامج تعليمي واسع لدعم تنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتطبيق شروط التعليم المستمر على جميع المحاسبين المسجلين. وأكد المتحدث أيضاً أن المجلس عزز التنسيق الوطني، وأشار إلى بعض الأنشطة الجارية لتحسين جودة مراجعة الحسابات. وأخيراً، سلط الممثل الضوء على الأعمال الجارية مثل تحسين برامج التفتيش في مكاتب وشركات المحاسبة، وتحسين إنفاذ مدونة الأخلاقيات.

٣٨- وتحدث مشارك عن أهمية رصد الامتثال والإنفاذ وقال إن هذه القضايا تتطور مع الزمن. ورأى أنه سيكون من المفيد أن يواصل فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل النظر في هذا الموضوع في دوراته المقبلة.

٣٩- وأوضح ممثل معهد المحاسبين القانونيين في الهند أن رصد الامتثال والإنفاذ يشكل تحدياً كبيراً أمام البلدان النامية بسبب الترابط الكبير مع النظام القانوني والحاجة إلى فهم واضح للمفاهيم والموضوع والنطاق، وضرورة ضمان رصد الامتثال والإنفاذ بكفاءة. وأكد أن الامتثال يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيئة؛ وأنه ينبغي بالتالي أن تكون البيئة مواتية. وأشار أيضاً إلى أن دور مراجعي الحسابات في عملية إعداد التقارير يأتي في نهاية السلسلة وأنه يجب توجيه مزيد من الاهتمام إلى المساهمين الآخرين الذين يأتي دورهم في مراحل سابقة من السلسلة. وأشار المتحدث أيضاً إلى أن الهند ستعتمد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في السنوات القادمة وأن الإدارة ستعلن الامتثال لمتطلبات الإنفاذ في بيان يشكل جزءاً من البيانات المالية. وأخيراً، ذكر أن المعهد لديه برنامج تعليم مستمر في جميع أنحاء البلد.

٤٠- وأوصى مندوب بأن تنظر الأمانة في قضايا الضمان فيما يتعلق بجودة مراجعة الحسابات. وسأل أيضاً عن الآليات المتاحة في الهند لحماية المحاسبين من المشاركين الآخرين في عملية إعداد التقارير المالية. وأوضح المتحدث أن المعهد الهندي للمحاسبين القانونيين يقدم مذكرات إرشادية لتوضيح هذه المسائل.

٤١- وأوضح المحاور التالي من نقابة خبراء المحاسبة المجازين اللبنانية أن دعم جودة التقارير، يقتضي أن تتضمن التقارير السنوية مزيداً من المعلومات عن الأداء والسياسات البيئية والاجتماعية. وأشار إلى التحديات الأساسية في مجال الإنفاذ مثل عدم الامتثال لمدونة الأخلاقيات وقواعد السلوك، والاستقلال وقضايا الكفاءة. وقال إن تحسين نوعية التقارير يتطلب أن يكون لكل ولاية قضائية محلية قانون فعال للمحاسبة المهنية لتطبيقه على مراجعة حسابات شركات المصلحة العامة، وأنه ينبغي أن يكون هناك تنسيق بين الكيانات الأساسية، وإنفاذ لضمان الجودة عن طريق الاستعراض والرصد، وبرامج لاستعراض الأقران ومجالس للرقابة.

٤٢ - واستفسر مندوب عن كيفية تعامل لبنان مع المحاسبين الذين تلقوا تدريبهم في أنحاء أخرى من العالم قبل قبولهم في النقابة. وقال المتحدث إنه يوجد في لبنان عدد كبير من مراجعي الحسابات الحاصلين على شهادة مهنية من الولايات المتحدة. وأوضح أن هناك تدريباً قطاعياً لبعض المهنيين وأن النقابة توفر للآخرين ٨٠ ساعة تدريب، وأنه توجد أيضاً مواد تعليمية. وسأل مندوب آخر عن عدم الامتثال لمدونة الأخلاقيات التي وردت الإشارة إليها أثناء العرض. وقال المتحدث إن عام ٢٠١٣ شهد تعليقاً لتراخيص بعض الناس وغرامات على آخرين في حالات عدم الامتثال التي أمكن تحديدها.

٤٣ - وشدد ممثل للمعهد القانوني للمالية العامة والمحاسبة (المعهد القانوني) على زيادة استخدام المحاسبة على أساس الاستحقاق في المالية العامة العالمية. وشدد على دور المعهد القانوني في تدعيم المحاسبة والمراجعة الحكوميتين. وذكر أيضاً أن حوكمة الشركات وإعداد التقارير المتكاملة عنصران مهمان. وأشار إلى أن القطاع العام أصبح يشكل أولوية وشدد على أن المعهد القانوني قادر على تقديم المساعدة وأنه ظل منذ فترة طويلة يدعم منظمات المحاسبة المهنية الأخرى. وأخيراً، ذكر الممثل أن المعهد القانوني يتطلع إلى حفز المؤهلات العالمية وبناء القدرات في القطاع العام.

٤٤ - وذكر مندوبون أن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام استخدام التقارير المتكاملة في الوقت ذاته يمكن أن يكون شاقاً لبعض البلدان.

٤٥ - وبدأت تقديم دراسات الحالة القطرية المتعلقة برصد الامتثال والإنفاذ بلمحة عامة قدمها موظف بأمانة الأونكتاد. وأوضح أن دراسات الحالة القطرية قد أعدت بهدف إثراء المداولات المتعلقة بجدول الأعمال الرئيسي عن طريق أمثلة توضيحية عملية. وأشار إلى أن المحاورين الذين يعرضون دراسات الحالة المتعلقة ببلدانهم سيتناولون رصد امتثال وإنفاذ المتطلبات فيما يتعلق بالشركات ومكاتب مراجعة الحسابات والمحاسبين المهنيين.

٤٦ - وبدأت حلقة النقاش بعرض لدراسة حالة متعلقة بكندا. وذكر المحاور، وهو أستاذ بجامعة كونكورديا، بكندا أن مجلس معايير المحاسبة في كندا وضع معايير وأنه توجد لجان محلية للأوراق المالية تتولى الرصد والإنفاذ عن طريق أدوات مثل أوامر وقف التعامل في الأوراق المالية، وأوامر إعادة الصياغة، والغرامات المالية والجزاءات، ورفع الدعاوى أمام المحاكم، ضمن أدوات أخرى. وسلط الضوء على حالات التدليس باعتبارها مشكلة رئيسية يدخل فيها القانون الجنائي الاتحادي وعناصر فاعلة أخرى. وأشار أيضاً إلى خضوع مكاتب مراجعة الحسابات ومراجعي الحسابات الأفراد لقواعد رقابة مختلفة وإلى عدم تقديم تقارير علنية عن الانتهاكات. وفيما يتعلق بالمهنة، أوضح أن المحاسبة العامة تخضع للرقابة على صعيد المقاطعات.

٤٧ - وأشارت متحدثة أخرى، هي أستاذة بجامعة غرب أستراليا، إلى هيئات التنظيم المختلفة المعنية بالإنفاذ في أستراليا. وأشارت إلى أن استعراضات امتثال البيانات المالية تجري على أساس استباقي، عن طريق نصائح مفيدة تقدمها هيئات تنظيم أخرى، ويجري أيضاً التحقيق في

الحالات. وأشارت كذلك إلى أنه يتعين على مراجعي الحسابات أن يسجلوا أنفسهم لدى لجنة الأوراق المالية والاستثمار الأسترالية. وأوضحت أن مجلس الإبلاغ المالي يوفر الرقابة للجنة. وتطرق المتحدث إلى نوع من الجزاءات التي يمكن أن تواجهها الشركات. وأشارت أيضاً إلى أن منظمات المحاسبة المهنية مسؤولة عن التدريب والتعليم المستمر والامتثال للمعايير الأخلاقية. وأوضحت في ختام حديثها أهمية التعاون على جميع المستويات وضرورة التعاون العابر للحدود.

٤٨ - وعرض المتحدث التالي دراسة حالة عن بلجيكا، وأوضح أن كيانات المصلحة العامة والشركات الكبرى والاتحادات الكبيرة غير الساعية للربح تخضع للمراجعة القانونية. وقدم شرحاً للإطار المؤسسي وأكد أن هيئة أسواق الأوراق المالية هي الكيان الذي يتولى الإنفاذ فيما يتعلق بالشركات المسجلة والأسواق المالية وصناديق المعاشات التقاعدية. وفيما يخص مراجعة الحسابات والتأكيد، ذكر أن عمليات استعراض تجري مرة كل ثلاث سنوات لكيانات المصلحة العامة وكل ست سنوات للكيانات الأخرى. وسلط الضوء أيضاً على وجود تحديات في رصد الامتثال والإنفاذ فيما يتعلق بالشركات غير المدرجة في الاتحاد الأوروبي والتي تتولى مراجعة حساباتها مكاتب مراجعة غير تابعة للاتحاد الأوروبي. وقدم شرحاً لإجراءات المراقبة والإجراءات التأديبية وذكر أن التعاون حاسم الأهمية في هذا المجال. وفيما يتعلق بالمهنة، شرح بالتفصيل الشروط المطلوبة من مراجعي الحسابات وأشار إلى أهمية مدونات قواعد السلوك المهني. وأخيراً، شدد على ضرورة الإفصاح عن المعلومات غير المالية.

٤٩ - وعرضت أستاذة من جامعة بامبرغ نظام الإنفاذ المزدوج للشركات في ألمانيا. وشرحت الأسباب الداعية إلى بدء عمليات الفحص وما يتصل بها من إجراءات واجبة التطبيق. وأكدت أن الجزاء المتعلق بالأخطاء المادية يتمثل في نشر تصويب للخطأ. وقدمت المحاضرة وصفاً للموارد وآليات تمويل المؤسسات وأكدت أن الرقابة على مراجعي الحسابات القانونيين تتولاها مؤسسات أخرى. وقدمت أيضاً شرحاً لتدابير الإنفاذ والجزاءات الناتجة عن الانتهاكات، والتي تشمل الغرامات المالية ومنع ممارسة أنشطة معينة وحظر التوظيف لمدة أقصاها خمسة أعوام والاستبعاد من المهنة. وأخيراً، شددت أيضاً على ضرورة التعاون في التحقيقات العابرة للحدود بشأن الشركات المسجلة في الخارج.

٥٠ - وقال مشارك إن المتحدثين لم يقدموا معلومات عن الإنفاذ غير المالي. وأوضح محاور أن كشف معظم المعلومات غير المالية يتم على أساس طوعي، ومن ثم لا تتخذ هيئات التنظيم إجراءات إنفاذ. وسأل مشارك آخر عما إذا كان إعلان هيئة التنظيم في ألمانيا وجود خطأ يترتب عليه تأثير في السوق. وأجابت المحاضرة من جامعة بامبرغ قائلة إن ذلك يحدث بالفعل تأثيراً كبيراً في السوق، وبخاصة تأثير في سعر الأسهم.

٥١ - وأوضح محاور آخر، هو ممثل لمعهد المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز، أنه توجد في المملكة المتحدة ست هيئات محاسبة رئيسية لتسجيل مراجعي الحسابات، ورصد جودة أعمال مراجعة الحسابات والامتثال لشروط التعليم المستمر، واتخاذ الترتيبات التأديبية في الحالات غير

المتعلقة بالمصلحة العامة. وذكر أن مجلس الإبلاغ المالي يتولى رصد وإنفاذ معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات لكيانات المصلحة العامة، ويراقب هيئات المحاسبة ويتخذ إجراءات تأديبية في حالات المصلحة العامة. وسلط الضوء أيضاً على أهمية التعاون الدولي.

٥٢- ووصف أستاذ مساعد من جامعة مدلين بكولومبيا الإطار القانوني والإطار المؤسسي في بلده. وذكر أن كيانات الإشراف تمارس التفتيش والرقابة على شركات المحاسبة ومراجعة الحسابات. وأشار في تعليقه على خطة العمل الوطنية لضمان الاتساق في تنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية اعتباراً من عام ٢٠١٥ وأكد الحاجة إلى التدريب لدعم هذه العملية.

٥٣- وقدمت المتحدثة الأخيرة في حلقة النقاش هذه وهي ممثلة لجنة الأوراق المالية والبورصة في بيرو، وصفاً مفصلاً لهيكل النظام المالي في بلدها. وسلطت الضوء على أهمية مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات كما أكدت أن لجنة الأوراق المالية والبورصة تستطيع أن تعلم السوق مباشرة بأي حدث ذي صلة لم تعلنه شركة من الشركات بعد. وأوضحت أن اللجنة وضعت خطة تفتيش للشركات ومكاتب المراجعة. وأشارت إلى أنه يجري اختيار عينة تمثيلية من كل قطاع على أساس معايير محددة وأن هناك مجموعة من الجزاءات التي يمكن تطبيقها وفقاً لنوع المخالفة.

٥٤- وأخيراً أكد ممثل لأمانة الأونكتاد أن دراسات الحالة توضح عدداً من طرق تناول رصد الامتثال والإنفاذ. وشدد بصورة رئيسية على أن رصد الامتثال والإنفاذ فعال بصرف النظر عن هيكل النظام.

جيم - مسائل أخرى

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١- متابعة أداة التطوير المحاسبي

٥٥- دعا الرئيس مديرة فرع المشاريع، بشعبة الاستثمار والمشاريع، إلى عرض مقدمة عن بند جدول الأعمال. وسلطت المديرة الضوء على الجوانب الأساسية لأداة التطوير المحاسبي، موضحة أنها أساس مرجعي كمي لمركز البلد وتقدمه في زمن محدد، وهي أداة تقييم ذاتي يجريه البلد لتدعيم بنيته التحتية المتعلقة بإعداد التقارير، ودليل لوضع خطة عمل مستندة إلى توافق الآراء ومواتية لأنشطة بناء القدرات. وأوضحت أن أداة التطوير المحاسبي تتألف من استبيان، وبيانات مرجعية، ونموذج إحصائي، وإرشادات بشأن كيفية تطبيقها. وبالإضافة إلى ذلك، تناولت بالتفصيل الركائز الرئيسية والفرعية لأداة التطوير المحاسبي والعملية الحكومية الدولية التي أسفرت عن وضع أداة التطوير المحاسبي. وتناولت كذلك رسماً بيانياً عنكوتياً يوضح نتائج عمليات أداة التطوير المحاسبي. وسلطت الضوء أيضاً على الجوانب الأساسية للمنصة الإلكترونية - eADT - التي أتاحتها أمانة الأونكتاد لتيسير عمليات أداة التطوير المحاسبي في المستقبل.

٥٦- وشملت هذه الدورة عروضاً قدمتها البلدان التي طبقت أداة التطوير المحاسبي في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وقدمتها أيضاً البلدان التي تنظر في تطبيقها في السنوات القادمة - كوسيلة لمواجهة تحديات بناء قدرات إعداد التقارير العالية الجودة وتلبية المتطلبات الدولية في هذا المجال. وشملت أيضاً عرضاً بشأن مواد تدريب على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام طورت مؤخراً.

٥٧- وأوضح المدير العام لمؤسسة SPF Economie، بلجيكا، أن أداة التطوير المحاسبي قد حققت فعلاً بعض الفوائد الأساسية في بلده، بما في ذلك تقديم صورة واضحة لحالة إعداد تقارير الشركات فيما يتعلق بالمتطلبات الدولية الأساسية، وفتح حوار بين أصحاب المصلحة الأساسيين في بلجيكا بشأن مسائل إعداد تقارير الشركات. وأشار إلى أنه منذ تطبيق أداة التطوير المحاسبي في بلده في العام السابق، حدثت بعض التطورات التشريعية الرئيسية، بما في ذلك في مجال إعداد تقارير الشركات. وأشار كذلك إلى أن نتائج أداة التطوير المحاسبي ستفيد في تنفيذ الإصلاحات التشريعية. وفيما يتعلق بالمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، قال إن هذه المعايير ستكون واجبة التطبيق في المستقبل ليس فقط بالنسبة لكيانات المصلحة العامة بل أيضاً بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأشار أيضاً إلى المتطلبات التي سيطبقها بلده في مجال إعداد التقارير غير المالية في السنوات القادمة.

٥٨- وأشار المتحدث التالي، وهو الأمين العام لمجلس المحاسبة الدائم بالكونغو، إلى أن بلده ينوي أن يصبح اقتصاداً ناشئاً بحلول عام ٢٠٣٠ ويحتاج إلى تعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق هذا الهدف. وفي هذا السياق، ذكر المتحدث أن بلده مهتم بتطبيق أداة التطوير المحاسبي في عام ٢٠١٥. وتناول بالتفصيل حالة تنفيذ المعايير والقواعد الدولية لإعداد تقارير الشركات في الكونغو، بما في ذلك المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأشار أيضاً إلى أن تطبيق أداة التطوير المحاسبي في البلد سيكون مفيداً في تنفيذ توصيات التقرير المتعلق بالامتثال للمعايير ومدونات قواعد السلوك لعام ٢٠٠٩ فيما يخص جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشار أيضاً إلى أن بلده سيستفيد من تجربة كوت ديفوار الأخيرة في تطبيق أداة التطوير المحاسبي.

٥٩- وتحدث بعد ذلك الأمين العام للمجلس الوطني للمحاسبين العموميين المعتمدين والمحاسبين القانونيين في كوت ديفوار، وممثل كوت ديفوار لدى مجلس المحاسبة لغربي أفريقيا، فأكد أن التزام الوزارات المختصة ودعمها الكامل، وتقديم التمويل الكافي لدعم عملية تطبيق أداة التطوير المحاسبي برمتها عوامل أساسية تسهم في نجاح تنفيذ أداة التطوير المحاسبي في بلده. وأشار إلى أن طبيعة أداة التطوير المحاسبي المفاهيمية والاستشراعية والمبنية على توافق الآراء بين أصحاب المصلحة عامل مساعد على تحقيق نتائج ملموسة. وأشار أيضاً إلى أن أداة التطوير المحاسبي والتقارير المتعلقة بالامتثال للمعايير ومدونات قواعد السلوك التي يصدرها البنك الدولي يكمل أحدهما الآخر.

٦٠- وقدمت المتحدثة التالية، وهي وكالة وزارة المحاسبة الحكومية في إكوادور، لمحة عامة عن عملية تطبيق أداة التطوير المحاسبي ونتائجها الرئيسية في إكوادور. وأكدت أن من النتائج الهامة لعملية أداة التطوير المحاسبي التفاعل المستمر فيما بين هيئات التنظيم الأساسية في البلد. وأشارت إلى أن وزارة المالية في سبيلها لتشكيل لجنة تقنية لتنفيذ توصيات أداة التطوير المحاسبي. وأشارت أيضاً إلى أنه يجري العمل حالياً على تنسيق المعايير المحاسبية الوطنية للقطاع العام مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ووضع منهج دراسي لتعليم وتقييم المحاسبين المهنيين بالجامعات. وسلطت المتحدثة الضوء على مذكرة التفاهم المبرمة بين الأونكتاد والوزارة بهدف الاستفادة الكاملة من أداة التطوير المحاسبي.

٦١- وأشارت رئيسة الإدارة الفرعية لمنهجية المحاسبة ومراجعة الحسابات بوزارة المالية في كازاخستان إلى أن بلدها يعمل على تحسين مناخ الاستثمار وجودة تقارير الشركات. وأوضحت أن وزارة المالية تسعى لتحسين مركز بلدها في ترتيب المنتدى الاقتصادي العالمي بشأن مسائل المحاسبة والمراجعة. وفي هذا السياق، أشارت إلى اهتمام بلدها بتطبيق أداة التطوير المحاسبي لتعزيز إعداد تقارير عالية الجودة من قبل الشركات. وقدمت لمحة عامة عن الحالة الراهنة لإعداد تقارير الشركات في بلدها وعرضاً مختصراً للترتيبات التشريعية والمؤسسية والترتيبات المتصلة بالموارد البشرية. وبالإضافة إلى ذلك، سلطت الضوء على التحديات التي تشهدها مجالات تدريب وتأهيل المحاسبين ومراقبة جودة التقارير المالية.

٦٢- وقدمت المتحدثة التالية، وهي رئيسة أكاديمية الإدارة التابعة لوزارة المالية في أوكرانيا، معلومات أساسية عن مشاركة الوزارة في أعمال فريق الخبراء الحكومي الدولي وقدمت لمحة عامة عن تطبيق أداة التطوير المحاسبي في بلدها والنتائج المتحققة فيما يتعلق بالركائز الثلاث. وأوضحت أن بلدها يقوم حالياً بتنسيق الأنظمة السارية مع متطلبات الاتحاد الأوروبي وأشارت كذلك إلى أن أداة التطوير المحاسبي كان لها دور مفيد في تيسير عملية الإصلاح في بلدها.

٦٣- وقدم رئيس جمعية المحاسبين السودانيين لمحة عامة عن التطور التاريخي والإطار المؤسسي للجمعية وقدم موجزاً لإنجازاتها، وبخاصة اعتمادها المعايير الدولية في مجالات المحاسبة ومراجعة الحسابات والتأمين والتعليم. وتناول بالتفصيل أيضاً تعهدات الجمعية على المستويين الإقليمي والدولي. وبالإضافة إلى ذلك، حلل نتائج التقرير المتعلق بالامتثال للمعايير ومدونات قواعد السلوك فيما يخص السودان.

٦٤- وأطلع المتحدث التالي، وهو المدير العام لمصرف سايعون التجاري في فييت نام، المشاركين على الدروس الهامة المستخلصة من تطبيق أداة التطوير المحاسبي. وأكد أهمية دعم مقرري السياسات الأساسيين والسلطات الحكومية المختصة الأخرى لتطبيق أداة التطوير المحاسبي بنجاح. وأشار إلى أن تطبيق أداة التطوير المحاسبي في بلده وفر دافعاً إضافياً لتحسين جودة إعداد تقارير الشركات. وأشار أيضاً إلى ضرورة إشراك الكيانات المقدمة للتقارير والمستثمرين في عملية تطبيق أداة التطوير المحاسبي. وأشار إلى أن بلده وضع خطة عمل، استناداً

إلى نتائج أداة التطوير المحاسبي، لمواصلة تحسين إعداد تقارير الشركات، بما في ذلك التقارير المتعلقة بالاستدامة. ومن المتوقع تنفيذ خطة العمل تنفيذاً كاملاً بحلول عام ٢٠٢٠.

٦٥- وسلطت المتحدثة الأخيرة، وهي المديرية الفنية لمجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الضوء على أهمية المحاسبة الحكومية عالية الجودة وأشارت إلى مبادرات مثل "المحاسبة الآن" كمحرك إضافي في هذا الاتجاه. وقدمت لمحة عامة عن عمل المجلس، بما في ذلك المجموعة الكاملة التي تضم ٣٢ معياراً من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المستندة إلى الاستحقاق والتي تغطي جميع المجالات الرئيسية للنشاط الحكومي. وأبرزت الزخم في اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك اعتمادها من قبل منظومة الأمم المتحدة برمتها، وداخل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وقدمت لمحة عامة عن مواد التدريب التي أُجيزت مؤخراً بشأن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتي أُعدت برعاية مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأشارت إلى أنه قد أُجري اختبار لمواد التدريب في مرحلة سابقة من العام في جامايكا وأنه قد حظي بالترحيب.

٦٦- وأثناء المناقشة في الجلسة العامة، تبادل المندوبون الآراء بشأن الترابط بين المنظمات الدولية مثل منظمة تنسيق قانون الأعمال التجارية في أفريقيا، والاتحاد الدولي لخبراء المحاسبة الناطقين بالفرنسية واتحاد المحاسبين الأفارقة، وبشأن الطرق التي يمكن أن تواصل بها هذه المؤسسات تنسيق أنشطتها بهدف تعزيز إعداد التقارير العالية الجودة من قبل الشركات في الدول الأعضاء فيها. وأشار مندوب إلى فائدة تطبيق أداة التطوير المحاسبي في البلدان المتقدمة كوسيلة لتحديد الممارسات الجيدة واقتراح مواصلة هذا النهج في التطبيقات المقبلة لأداة التطوير المحاسبي.

٦٧- واقترح بعض المشاركين تطبيق أداة التطوير المحاسبي على أساس إقليمي لتيسير نقل أفضل الممارسات. غير أن المشاركين آخرين رأوا أن هذا النهج لن يكون عملياً. ورأى مشاركون أن تبادل نتائج أداة التطوير المحاسبي على المستوى الإقليمي يمكن أن يكون وسيلة لتعزيز إعداد التقارير العالية الجودة من قبل الشركات على أساس إقليمي. واقترح ربط أداة التطوير المحاسبي بالمبادرة التعليمية لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

٦٨- وأوضحت الأمانة العلاقة بين التقارير المتعلقة بالامتثال للمعايير ومدونات قواعد السلوك وأداة التطوير المحاسبي، وذكرت أن أداة التطوير المحاسبي قد وُضعت بمساهمة كبيرة من البنك الدولي - بما أنه استكمل التقارير المتعلقة بالامتثال للمعايير ومدونات قواعد السلوك بأساس مرجعي كمي - وأن الأونكتاد يدرس حالياً إمكانية إجراء عمليات تقييم مشتركة مع البنك الدولي.

٢- التحديات المقدمة من منظمات دولية وإقليمية أخرى

٦٩- بدأ العرض بممثل للمجلس الدولي لمعايير المحاسبة قدم إلى الحضور معلومات حديثة عن الأنشطة الرئيسية التي قام بها المجلس في الفترة الفاصلة بين دورتي فريق الخبراء الحكومي

الدولي العامل. وسلط المتحدث الضوء على إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء" وهو معيار متقارب تماماً مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة. وقد نُشر المعيار في أيار/مايو ٢٠١٤ وسيبدأ نفاذه في عام ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، أكد أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية" صدر في تموز/يوليه ٢٠١٤ وأن نفاذه سيبدأ في عام ٢٠١٨. واعترف بأن هذا المعيار خطوة كبيرة في اتجاه تطوير المحاسبة وإعداد التقارير بشأن الأدوات المالية. وتناول المتحدث بعد ذلك بالتفصيل المشاريع التي لا تزال قيد التنفيذ، مثل محاسبة عقود التأجير، وعقود التأمين، والأنشطة المحددة السعر ومبادرات الإفصاح. وأخيراً، أشار إلى الاستعراض اللاحق لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ "دمج الأعمال".

٧٠- وقدم المتحدث التالي، وهو ممثل الاتحاد الدولي للمحاسبين، لمحة عامة عن دور الاتحاد وقدم شرحاً لخطتين رئيسيتين من خطوات العمل يُعنى بهما الاتحاد. وأكد أولاً أن "دعم التطوير المحاسبي العالمي" يعزز الوعي بكيفية قيام المحاسبين المهنيين بتيسير النجاح المستدام، ويحسن كفاءة المحاسبين عن طريق تبادل وتنمية المعارف والأفكار والموارد. ثم تطرّق إلى خط العمل الثاني، وهو "تحسين الجودة والقدرة". وأوضح المتحدث أن هذا الخط يقوم على برامج تطوير مهنة المحاسبة والامتثال على المستوى العالمي. وأوضح المتحدث الغرض من نشر *Good Governance in the Public Sector*. وقدّم أيضاً نقاطاً رئيسية بشأن أنشطة كل من المجلس الدولي لمعايير أخلاقيات مهنة المحاسبة والمجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد.

٧١- وذكرت ممثلة للمبادرة العالمية لإعداد التقارير المشاركين بأن فريق الخبراء الحكومي الدولي يُعنى منذ أكثر من ١٥ عاماً بمسائل الشفافية الاجتماعية للشركات وإعداد تقارير الشركات. وأوضحت أن المبادرة العالمية رأت أن التعاون مع فريق الخبراء الحكومي الدولي بالغ الفائدة والأهمية. وأوضحت أن المبادرة العالمية تشهد تغييراً هاماً فيما يخص الحوكمة. وفيما يتعلق بنشاط المبادرة في مجال التواصل وبناء القدرات، أشارت المتحدث إلى شركاء التدريب المعتمدين في أكثر من ١٠٠ بلد وأهمية زيادة التركيز على التواصل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٧٢- وأوضح ممثل اتحاد المحاسبين الأوروبيين أن الاتحاد منظمة إقليمية من منظمات الاتحاد الدولي للمحاسبين تركز نشاطها على (أ) التمثيل تجاه أصحاب المصلحة، و(ب) تحليل تطورات السياسات العامة والتأثير فيها، و(ج) تشجيع التعاون بين أعضائها. وأوضح المتحدث أن لاتحاد المحاسبين الأوروبيين أربع أولويات استراتيجية هي: إعداد تقارير من قبل الشركات، ومراجعة الحسابات، وفرض الضرائب والقطاع العام. وأشار الممثل إلى أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد وُضعت منذ عشرة أعوام تقريباً في أوروبا وأن المفوضية الأوروبية لم تبدأ إلا الآن في تقييم ما إذا كانت الأهداف الأصلية قد تحققت.

٧٣- وفي أثناء المناقشات اللاحقة، طلب مشارك مزيداً من الإيضاح بشأن تعريف النموذج التجاري لإدارة الأصول المالية، وهو التعريف الذي لا يرد في الإطار المفاهيمي للمجلس الدولي

لمعايير المحاسبة ولا في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. وذكر المتحدث من المجلس الدولي لمعايير المحاسبة أن المعيار يركّز على التوجيه بشأن الحالات التي ينبغي أن تخضع فيها أداة بعينها للمحاسبة على أساس التكلفة المطلقة وليس على تحديد النماذج التجارية.

٧٤- وطلب مشارك آخر مزيداً من المعلومات بشأن المتطلبات الجديدة المتعلقة برأي مراجعي الحسابات وشروط عمل مراجعي الحسابات من الشركاء، وتوقيت اعتماد المتطلبات. وأوضح المحاور من الاتحاد الدولي للمحاسبين أن المتطلبات تتعلق بالشركات المسجّلة.

٧٥- وأشار مشارك أيضاً إلى المرحلة الثانية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٤ "عقود التأمين"، وأوضح أنه لا تزال هناك صعوبات في توحيد النماذج المتعلقة بسعر الفائدة السوقي الذي يمكن ملاحظته، وعناصر الخدمة التعاقدية وهوامش المخاطرة. وذكر المتحدث من المجلس الدولي لمعايير المحاسبة أن هناك تحديات تعترض بلوغ اتفاق بشأن نموذج محدد بسبب وجود نهج شتى للمحاسبة المتعلقة بعقود التأمين في مختلف أنحاء العالم.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٧٦- انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل عضوي المكتب التاليين:

الرئيس: السيد إيولد مولر (قطر)

نائب الرئيس - المقرر: السيدة ليليان روكا (بيرو)

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٧٧- أقر فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، في جلسته الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للدورة، الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/69. وكان جدول الأعمال كما يلي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- الأسس الجوهرية للإبلاغ العالي الجودة: الممارسات الجيدة المتعلقة بالرصد والإنفاذ وآليات الامتثال
- ٤- مسائل أخرى
- ٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والثلاثين
- ٦- اعتماد التقرير.

جيم - نتائج الدورة

٧٨- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الجمعة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، استنتاجاته المتفق عليها (انظر الفصل الأول) واتفق على أن يلخّص الرئيس المناقشات غير الرسمية (انظر الفصل الثاني). ووافق أيضاً على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والثلاثين للفريق (انظر المرفق الأول).

دال - اعتماد التقرير

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٧٩- أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل لنائب الرئيس - المقرر، بوضع التقرير في صيغته النهائية، تحت إشراف الرئيس، بعد اختتام الاجتماع.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والثلاثين

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- الأسس الجوهرية للإبلاغ العالي الجودة: المتطلبات الدولية للمراجعة والتأكيد والممارسات الجيدة في مجال تنفيذها
- ٤- استعراض الممارسات الجيدة المتعلقة بتعزيز دور الإبلاغ من قبل الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- ٥- مسائل أخرى
- ٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والثلاثين
- ٧- اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

الحضور*

١ - حضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء التالية:

الصين	الاتحاد الروسي
طاجيكستان	أذربيجان
العراق	إسبانيا
غابون	إكوادور
غامبيا	ألمانيا
غانا	أنغولا
الفلبين	أوكرانيا
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	البرازيل
فييت نام	بربادوس
قطر	بلجيكا
قيرغيزستان	بنن
كازاخستان	بوروندي
الكاميرون	بيرو
كمبوديا	بيلاروس
كوت ديفوار	تايلند
الكويت	تركيا
لاتفيا	تونس
لبنان	الجزائر
ليتوانيا	جمهورية تنزانيا المتحدة
مالطة	جمهورية الكونغو الديمقراطية
المغرب	الدانمرك
المملكة العربية السعودية	رواندا
نيجيريا	زامبيا
هايتي	زمبابوي
الهند	سري لانكا
هنغاريا	السودان
	شيلي

* تتضمن هذه القائمة المشاركين المسجلين. وللإطلاع على المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/INF.7.

- ٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثلة في الدورة:
الاتحاد الأوروبي
البنك الإسلامي للتنمية
منظمة التعاون الإسلامي
- ٣- وكان برنامج الأمم المتحدة التالي مُمثلاً في الدورة:
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- ٤- وكانت الوكالتان المتخصصتان التاليتان مُمثلتين في الدورة:
مجموعة البنك الدولي
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
- ٥- وكانت المنظمتان غير الحكوميتين التاليتان مُمثلتين في الدورة:
الفئة العامة
رابطة المهندسين العالمية
المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.
-